

## الاتجاه نحو الصين حل وهي يزيد الاقتصاد اللبناني تأزما

الفرصة التي ستحوّل لها تعويض الولايات المتحدة كفاعل خارجي مهيمن في البلاد، على الرغم من حضورها السياسي والتاريخي الضعيف في المنطقة. ولم يتوقع الكثيرون أن تتجه حسابات سياسي لبنان الأساسية إلى الصين، نظرا إلى اعتماد النظام المصرفي اللبناني على الدولار الأميركي وتحولات المغتربين اللبنانيين العاملين في الغرب. لكن لبنان أصبح يائسا مما جعله يتسبّب باي مساعدة يمكن لبكين تقديمها. فبعد فترة وجيزة من اقتراح حزب الله للتحويل إلى الاستثمارات الصينية بدلا من خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي، التقى رئيس الوزراء اللبناني حسن دياب بالسفير الصيني لطلب المساعدة. ويرجع اهتمام الصين بالشرق الأوسط إلى مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى توسيع نفوذ بكين حول العالم من خلال العلاقات الاقتصادية. وتريد الصين إعادة إحياء خطوط الطرق والسكك الحديدية بين بيروت وطرابلس على الساحل اللبناني للبحر المتوسط إلى مدينتي دمشق وحمص السورية وما بعدهما، كجزء من شبكة بنية تحتية أوسع تسيطر عليها عبر أوراسيا. وسيكون الحد من نفوذ الولايات المتحدة في لبنان ميزة إضافية يمكن أن تجنيها الصين من عمليتها.



سامي نادر  
لبنان يحتاج إلى قرض  
من صندوق النقد  
الدولي

كميل أبوسليمان  
ينبغي أن يكون لبنان  
على علم بصائد  
الديون الصينية

وانتساب الفضول بفاق الشراكة مع الصين بعض اللبنانيين. لكن العديد من المراقبين السياسيين، بما في ذلك بعض العاملين في الحكومة، بدأوا أكثر حذرا. وقال عضو في البرلمان إلى فورين بوليسي، طالبا عدم الكشف عن هويته، إنه يشك في أن يحضن اللبنانيون المتأثرون بالصين الأميركية الصين إذا تطلب ذلك تخفيف العلاقات مع الولايات المتحدة. ويرى أهمية في تقييم جاهزية اللبنانيين وشروط الصين قبل المضي قدما. وقال كميل أبوسليمان، وزير العمل اللبناني السابق، إنه على الرغم من أن الترحيب بالاستثمارات الصينية إلا أن البلاد ينبغي أن تكون على علم بخطوط بكين، التي تشتهر بما يسمى بمصائد الديون، حيث إنها تقدم قروضا سريعة لدعم البنية التحتية بمعدل فائدة مرتفع جدا. وعندما تعجز البلاد عن دفع الديون، تستولي الصين ببساطة على الأصول. ويتبنى المحلل السياسي اللبناني، سامي نادر، وجهة نظر مماثلة. وقال "ستؤدي الاستثمارات الصينية إلى نتائج سخرها في غضون خمس إلى ست سنوات. وبحلول ذلك الوقت سيموت لبنان، نحتاج إلى السيولة الآن، نحتاج إلى قرض من صندوق النقد الدولي. وكيف تتوقع الصين منا أن نسد ديوننا؟"

بالنسبة لأولئك الذين يحتجون في شوارع لبنان، لا تكمن الأولوية في تنفيذ حلول فورية ذات تأثير قصير الأجل، ولكنهم يريدون رؤية الإصلاحات المؤسسية ضد الفساد بطرق تضمن ألا يعود البلد إلى نفس الوضع مرة أخرى.

بيروت - أعلن زعيم حزب الله حسن نصرالله مؤخرا في خطاب بث على شاشة التلفزيون أن لبنان يجب أن "ينظر شرقا" إلى الصين للخلاص من الأزمة التي يمر بها. وكان مضمون كلامه واضحا: لا ينبغي أن يتطلع لبنان إلى صندوق النقد الدولي. لكن رهان الاتجاه إلى الشرق يثير مخاطرة كبيرة قد تزيد من رهان الاقتصاد اللبناني أكثر من تقديم حلول عاجلة في محاولة للهروب من شروط صندوق النقد الدولي. لكن نصرالله لم يكن السياسي اللبناني الوحيد الذي رأى أن البلاد قد لا تجد أي خيار سوى التوجه نحو مدار الصين. ويقول محللون سياسيون إنه إذا حدث ذلك، فستدخل البلاد فصلا جديدا ذا مستقبل غامض.

يتم الاقتصاد اللبناني بحالة من الفوضى، ويهدد بضم البلاد إلى قائمة تشمل زيمبابوي أو فنزويلا بسبب كارثتها الاقتصادية. فمنذ أكتوبر 2019، فقدت الليرة اللبنانية 80 في المئة من قيمتها وتراجع سعر صرفها من 1500 مقابل الدولار إلى 8 آلاف في الأسبوع الماضي في السوق السوداء. وأصبحت الرواتب المقدّمة بالعملة المحلية عديمة القيمة حيث تضاعفت أسعار السلع الأساسية ثلاث مرات.

وأثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما في ذلك الخبز، على الطبقات المتوسطة والفقيرة أكثر من غيرها، وأصبح انقطاع وتواصل النخبة الحاكمة في لبنان زحفها نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى الحد من الفساد وإعادة هيكلة البنوك الفارقة في الديون، وهي إجراءات ضرورية لتفعيل خطة إنقاذ بقيمة 10 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي.

وقال دبلوماسيان أوروبيان لفورين بوليسي إن الانقسام بين الفصائل السياسية اللبنانية يعد السبب في عدم منح قرض صندوق النقد الدولي حتى الآن. في الأسبوع الماضي، استقال العضو اللبناني الكبير بفريق التفاوض مع صندوق النقد الدولي، الإن بيفانسي، من منصب المدير العام لوزارة المالية وعلل استقالته بطريقة تعامل الزعماء السياسيين مع الأزمة المالية. وبعد أيام قليلة من استقالة بيفانسي، توقفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي بالكامل.

تعتبر الولايات المتحدة من بين الدول القليلة القادرة على التوسط بين صندوق النقد الدولي ولبنان، فهي حليف تقليدي لبيروت وأكبر مساهم في الصندوق. ولكن، ومع تسارع الأزمة الاقتصادية في لبنان، تصاعدت الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة والجهات السياسية الفاعلة في لبنان. واتهم حزب الله الولايات المتحدة بمنع تدفق الدولارات إلى لبنان، بينما اتهم الممثلون الأميركيون حزب الله بتكديس الدولارات والوقوف في أنشطة التهريب على نطاق واسع.

ومؤخرا، أصدر القضاء اللبناني قرارا يقضي بمنع السفارة الأميركية لدى لبنان، دوروفي شيئا، من الإدلاء بأي تصريح بعد أن انتقدت حزب الله، حيث قالت إن "نصرالله يهدّد استقرار لبنان، وإن الحزب يمنع الحل الاقتصادي في البلاد". ومن خلال فرض الولايات المتحدة عقوبات ضد النظام السوري بموجب قانون قيصر، منعت الاقتصاد اللبناني من الاستفادة من أي إعادة إعمار لجارة البلاد. في هذه الأثناء، تنتظر الصين

## المعارضة المصرية تسير في ركب الحكومة بحثا عن مكاسب انتخابية

### التحديات الإقليمية ذريعة قوى سياسية لتبرير التقارب مع أحزاب الموالاتة



#### هاجس الانتخابات يشغل بال الأحزاب المصرية

يجعل المنافسة شبه مستحيلة، وتجد نفسها مرغمّة على الانخراط ضمن تحالفات توافقية. تعاني تفكيكا في بنيتها بالأساس، فهي لم تدفع للتنسيق مع تحالف "25 - 30" المعارض داخل مجلس النواب، والذي استطاع أن يدخل في مفاوضات ضد الحكومة، بالرغم من ضعف تأثيره، إلى جانب وجود خلافات داخلية بشأن ترشيح بعض الأسماء التي قد تكون لها علاقات خفية بتنظيم الإخوان ما يضعها في موقف مرجح، حال فصح أمر هؤلاء جراء اتخاذ إجراءات أمنية ورقابية صارمة على المرشحين.

#### خطط الإخوان

يرى مراقبون أن هناك إدراكا من دوائر حكومية بضرورة احتواء أحزاب المعارضة وعدم تركها فريسة لتنظيم الإخوان الذي تمكن من استقطاب بعض رموزها، وثمة رغبة في أن تشكل المعارضة المدنية سدا للفرغ الذي تركته الأحزاب الدينية، وقد تستحوذ أحزاب مثل الإصلاح والتنمية والمصري الديمقراطي الاجتماعي على مقاعد حزب النور السلفي الذي لم يعد مرغوبا به للمشاركة في التحالف الذي يتشكل حاليا. واعتقدت الإطاحة بنظام الإخوان تغيرات كبيرة في تركيبة المعارضة المصرية بعد أن جسدتها بعض الأحزاب القديمة، مثل الوفد باعتباره ممثلا للتيار الليبرالي، والتجمع كممثل لأحزاب اليسار، غير أنهما أصبحا منطريين بشكل أكبر في أحزاب الموالاتة منذ بدء عمل البرلمان الحالي في العام 2015، ويبدو أن هناك أحزابا جديدة قد تسير على هذا النحو، بالرغم من عدم قدرة الحزبين على تحقيق نجاحات تذكر بعد اختلاف مواقفهما.

وبراي المنسق العام للحركة المدنية مجدي عبدالحميد فإن الاجتماع الذي شاركت فيه أحزاب الحركة وعدد من المستقلين وأعضاء البرلمان، لم يكن يستهدف تشكيل قائمة معارضة في وجه أخرى محسوبة على الحكومة، ودار الجزء الرئيسي من النقاش حول ضمان توفير الاستقلال الكامل لإجراء الانتخابات ومنح الفرصة للمعارضة لتكون أكثر اقترابا من الموالاتة. وأوضح لـ"العرب" أن قانون انتخابات مجلس الشيوخ كان دافعا نحو هذا التوجه، كما أن السباق الانتخابي يجري في ظرف سياسي وإقليمي معقد للغاية، وجميع الخيارات المصرية مطروحة في أزمتي سد النهضة وليبيا، وهي مشكلات قومية تتخطى الخلافات الداخلية، بما قد يقود أحزاب المعارضة إلى تغيير موقفيها بشكل كلي، حال حدوث حرب في أي من الجبهتين.

وتوقع عبدالحميد أن تصطف المعارضة بشكل مباشر إلى جانب الحكومة وتؤجل خلافاتها معها لمواجهة الاحتمال التركي في ليبيا، كذلك الأمر بالنسبة لسد النهضة والذي يشكل خطرا وجوديا بالنسبة للمصريين، وجرى التوافق بين أحزاب الحركة المدنية على حسم موقفها من المشاركة في أي تحالفات ترتبط بانتخابات مجلس النواب خلال أسبوعين إلى حين انتصاح الرؤية بتساخ القضايا الإقليمية.

تواجهها في أي من الغرفتين، مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لأنها بالأساس لم تحقق مكاسب جراء المواقف المعارضة التي تبنتها خلال السنوات الماضية، بل وجدت نفسها مهمشة من دون أي تعاطف جماهيري معها، وأدركت أن توجهها بخطابات جديدة إلى المواطنين لم يلق أذانا صاغية، وبالتالي فإن قياداتها لم تحقق تطلعاتها في اقتسام جزء من كعكة المناصب السياسية التي تبحث عنها. وعقدت الحركة المدنية (تحالف معارض) التي تضم في عضويتها أحزاب الدستور والكرامة والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرية والعدل والإصلاح والتنمية والتحالف الشعبي الاشتراكي، اجتماعا مطولا مساء الأربعاء وقررت عدم تشكيل قائمة انتخابية لخوض انتخابات مجلس الشيوخ المقرر عقدها في 11 أغسطس المقبل، وتركت الفرصة للأحزاب الممثلة داخلها للانخراط في تحالف أحزاب الموالاتة أو المشاركة بمفردها عبر الترشح على المقاعد الفرديّة. وأعلنت ثلاثة أحزاب ضمن هذا التحالف، وهي: المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، والعدل، المشاركة ضمن قائمة "مستقبل وطن" المقرر الإعلان عنها بشكل نهائي الأسبوع الجاري، وسط توقعات بحصول كل حزب على مقعدين أو ثلاثة داخل القائمة التي ستضم 100 نائب بمشاركة أكثر من عشرة أحزاب. ويتشكل مجلس الشيوخ من 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي والثلث الآخر بالقائمة المغلقة، والثلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. ومن المرجح أن تواجه أحزاب المعارضة أزمات عديدة في الانتخابات المقبلة، لأن طريقة تقسيم الدوائر الفرديّة تجعلها تدور في مساحات جغرافية شاسعة، وهناك 100 مقعد فردي موزعة على 27 دائرة في 27 محافظة، 10 في المئة منها في القاهرة، بالإضافة إلى 100 عضو منتخبتين يتوزعون على أربعة قطاعات ضخمة للقائمة المملّقة، ما

هناك إدراك من دوائر حكومية بضرورة احتواء أحزاب المعارضة وعدم تركها فريسة لتنظيم الإخوان الذي تمكن من استقطاب بعض رموزها

وأشار رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات إلى أن فرصة أحزاب المعارضة الوحيدة في مصر لتوصيل صوتها إلى المواطنين ستكون عبر المجالس النيابية، والتجربة أثبتت أن من يفقد التمثيل داخل المؤسسات التشريعية لن يكون له دور في الشارع، وبالتالي فالتنسيق مع أحزاب الموالاتة يعطي فرصة للمعارضة لتطوير أدوات عملها.

وتابع في تصريح لـ"العرب" أن حزبه اتخذ موقفه بالمشاركة على قائمة مستقبل وطن بعدما لمس أن هناك محاولات جادة لتشكيل قائمة وطنية تمثل كافة الأطياف من أجل الوصول إلى مجلس توافقي يشمل الموالاتة والمعارضة، وأن مجلس الشيوخ سيكون بمثابة تجربة لتقييم الموقف بشأن تكرار الأمر في انتخابات مجلس النواب، والمقرر عقدها في نوفمبر المقبل، أم البحث عن تشكيل قائمة تمثل المعارضة.

وبين أن التنسيق مع حزب "مستقبل وطن" سيكون مقترنا بالاختيار من ضمن الأسماء الخمسة التي قدمها الحزب لتمثيله في القائمة، وأي محاولة لرفض أسماء على الحزب ستكون مرفوضة وقد يؤدي ذلك إلى الانسحاب من القائمة، بجانب أن هذا التنسيق لا يرتبط بالمواقف السياسية لكنه تحالف انتخابي ينتهي بانتهاء الانتخابات، وحسب مصادر

مع إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر مواعيد الترشح والاقتراع لأول انتخابات لمجلس الشيوخ، الذي لاقى إقراره رسميا بتعديلات دستورية جدلا واسعا، اختارت أحزاب المعارضة الاصطفاف مع أحزاب الموالاتة عبر مشاركة في السياق الانتخابي بـ"القائمة الوطنية الموحدة"، في خطوة براغماتية تعكس رغبة المعارضة في تحقيق مكاسب انتخابية ومحاولة لكسب تأييد الشارع.

تواجهها في أي من الغرفتين، مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لأنها بالأساس لم تحقق مكاسب جراء المواقف المعارضة التي تبنتها خلال السنوات الماضية، بل وجدت نفسها مهمشة من دون أي تعاطف جماهيري معها، وأدركت أن توجهها بخطابات جديدة إلى المواطنين لم يلق أذانا صاغية، وبالتالي فإن قياداتها لم تحقق تطلعاتها في اقتسام جزء من كعكة المناصب السياسية التي تبحث عنها. وعقدت الحركة المدنية (تحالف معارض) التي تضم في عضويتها أحزاب الدستور والكرامة والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرية والعدل والإصلاح والتنمية والتحالف الشعبي الاشتراكي، اجتماعا مطولا مساء الأربعاء وقررت عدم تشكيل قائمة انتخابية لخوض انتخابات مجلس الشيوخ المقرر عقدها في 11 أغسطس المقبل، وتركت الفرصة للأحزاب الممثلة داخلها للانخراط في تحالف أحزاب الموالاتة أو المشاركة بمفردها عبر الترشح على المقاعد الفرديّة. وأعلنت ثلاثة أحزاب ضمن هذا التحالف، وهي: المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، والعدل، المشاركة ضمن قائمة "مستقبل وطن" المقرر الإعلان عنها بشكل نهائي الأسبوع الجاري، وسط توقعات بحصول كل حزب على مقعدين أو ثلاثة داخل القائمة التي ستضم 100 نائب بمشاركة أكثر من عشرة أحزاب. ويتشكل مجلس الشيوخ من 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي والثلث الآخر بالقائمة المغلقة، والثلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. ومن المرجح أن تواجه أحزاب المعارضة أزمات عديدة في الانتخابات المقبلة، لأن طريقة تقسيم الدوائر الفرديّة تجعلها تدور في مساحات جغرافية شاسعة، وهناك 100 مقعد فردي موزعة على 27 دائرة في 27 محافظة، 10 في المئة منها في القاهرة، بالإضافة إلى 100 عضو منتخبتين يتوزعون على أربعة قطاعات ضخمة للقائمة المملّقة، ما

تواجهها في أي من الغرفتين، مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لأنها بالأساس لم تحقق مكاسب جراء المواقف المعارضة التي تبنتها خلال السنوات الماضية، بل وجدت نفسها مهمشة من دون أي تعاطف جماهيري معها، وأدركت أن توجهها بخطابات جديدة إلى المواطنين لم يلق أذانا صاغية، وبالتالي فإن قياداتها لم تحقق تطلعاتها في اقتسام جزء من كعكة المناصب السياسية التي تبحث عنها. وعقدت الحركة المدنية (تحالف معارض) التي تضم في عضويتها أحزاب الدستور والكرامة والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرية والعدل والإصلاح والتنمية والتحالف الشعبي الاشتراكي، اجتماعا مطولا مساء الأربعاء وقررت عدم تشكيل قائمة انتخابية لخوض انتخابات مجلس الشيوخ المقرر عقدها في 11 أغسطس المقبل، وتركت الفرصة للأحزاب الممثلة داخلها للانخراط في تحالف أحزاب الموالاتة أو المشاركة بمفردها عبر الترشح على المقاعد الفرديّة. وأعلنت ثلاثة أحزاب ضمن هذا التحالف، وهي: المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، والعدل، المشاركة ضمن قائمة "مستقبل وطن" المقرر الإعلان عنها بشكل نهائي الأسبوع الجاري، وسط توقعات بحصول كل حزب على مقعدين أو ثلاثة داخل القائمة التي ستضم 100 نائب بمشاركة أكثر من عشرة أحزاب. ويتشكل مجلس الشيوخ من 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي والثلث الآخر بالقائمة المغلقة، والثلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. ومن المرجح أن تواجه أحزاب المعارضة أزمات عديدة في الانتخابات المقبلة، لأن طريقة تقسيم الدوائر الفرديّة تجعلها تدور في مساحات جغرافية شاسعة، وهناك 100 مقعد فردي موزعة على 27 دائرة في 27 محافظة، 10 في المئة منها في القاهرة، بالإضافة إلى 100 عضو منتخبتين يتوزعون على أربعة قطاعات ضخمة للقائمة المملّقة، ما

تواجهها في أي من الغرفتين، مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لأنها بالأساس لم تحقق مكاسب جراء المواقف المعارضة التي تبنتها خلال السنوات الماضية، بل وجدت نفسها مهمشة من دون أي تعاطف جماهيري معها، وأدركت أن توجهها بخطابات جديدة إلى المواطنين لم يلق أذانا صاغية، وبالتالي فإن قياداتها لم تحقق تطلعاتها في اقتسام جزء من كعكة المناصب السياسية التي تبحث عنها. وعقدت الحركة المدنية (تحالف معارض) التي تضم في عضويتها أحزاب الدستور والكرامة والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرية والعدل والإصلاح والتنمية والتحالف الشعبي الاشتراكي، اجتماعا مطولا مساء الأربعاء وقررت عدم تشكيل قائمة انتخابية لخوض انتخابات مجلس الشيوخ المقرر عقدها في 11 أغسطس المقبل، وتركت الفرصة للأحزاب الممثلة داخلها للانخراط في تحالف أحزاب الموالاتة أو المشاركة بمفردها عبر الترشح على المقاعد الفرديّة. وأعلنت ثلاثة أحزاب ضمن هذا التحالف، وهي: المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، والعدل، المشاركة ضمن قائمة "مستقبل وطن" المقرر الإعلان عنها بشكل نهائي الأسبوع الجاري، وسط توقعات بحصول كل حزب على مقعدين أو ثلاثة داخل القائمة التي ستضم 100 نائب بمشاركة أكثر من عشرة أحزاب. ويتشكل مجلس الشيوخ من 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي والثلث الآخر بالقائمة المغلقة، والثلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. ومن المرجح أن تواجه أحزاب المعارضة أزمات عديدة في الانتخابات المقبلة، لأن طريقة تقسيم الدوائر الفرديّة تجعلها تدور في مساحات جغرافية شاسعة، وهناك 100 مقعد فردي موزعة على 27 دائرة في 27 محافظة، 10 في المئة منها في القاهرة، بالإضافة إلى 100 عضو منتخبتين يتوزعون على أربعة قطاعات ضخمة للقائمة المملّقة، ما

تواجهها في أي من الغرفتين، مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لأنها بالأساس لم تحقق مكاسب جراء المواقف المعارضة التي تبنتها خلال السنوات الماضية، بل وجدت نفسها مهمشة من دون أي تعاطف جماهيري معها، وأدركت أن توجهها بخطابات جديدة إلى المواطنين لم يلق أذانا صاغية، وبالتالي فإن قياداتها لم تحقق تطلعاتها في اقتسام جزء من كعكة المناصب السياسية التي تبحث عنها. وعقدت الحركة المدنية (تحالف معارض) التي تضم في عضويتها أحزاب الدستور والكرامة والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرية والعدل والإصلاح والتنمية والتحالف الشعبي الاشتراكي، اجتماعا مطولا مساء الأربعاء وقررت عدم تشكيل قائمة انتخابية لخوض انتخابات مجلس الشيوخ المقرر عقدها في 11 أغسطس المقبل، وتركت الفرصة للأحزاب الممثلة داخلها للانخراط في تحالف أحزاب الموالاتة أو المشاركة بمفردها عبر الترشح على المقاعد الفرديّة. وأعلنت ثلاثة أحزاب ضمن هذا التحالف، وهي: المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، والعدل، المشاركة ضمن قائمة "مستقبل وطن" المقرر الإعلان عنها بشكل نهائي الأسبوع الجاري، وسط توقعات بحصول كل حزب على مقعدين أو ثلاثة داخل القائمة التي ستضم 100 نائب بمشاركة أكثر من عشرة أحزاب. ويتشكل مجلس الشيوخ من 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي والثلث الآخر بالقائمة المغلقة، والثلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية. ومن المرجح أن تواجه أحزاب المعارضة أزمات عديدة في الانتخابات المقبلة، لأن طريقة تقسيم الدوائر الفرديّة تجعلها تدور في مساحات جغرافية شاسعة، وهناك 100 مقعد فردي موزعة على 27 دائرة في 27 محافظة، 10 في المئة منها في القاهرة، بالإضافة إلى 100 عضو منتخبتين يتوزعون على أربعة قطاعات ضخمة للقائمة المملّقة، ما

محمد أنور السادات؛  
المجالس النيابية فرصة المعارضة  
المصرية الوحيدة



أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - اختارت الأحزاب المحسوبة على تيار المعارضة في مصر الاقتراب بشكل أكبر من أحزاب الموالاتة عبر مشاركتها ضمن "القائمة الوطنية الموحدة" التي يشكلها حزب "مستقبل وطن" لخوض انتخابات مجلس الشيوخ، في خطوة تستهدف ضمان عدد من المقاعد لهذه الأحزاب داخل المجالس التشريعية التي تجرى بالنظام الفردي والقائمة المطلقة.

وانطلقت لجان متابعة سير العملية الانتخابية منذ السبت في تلقي طلبات الترشح في انتخابات مجلس الشيوخ. وتذكر أحزاب المعارضة أنه قد لا يكون بإمكانها التواجد في مجلسي النواب والشيوخ، إذا لم تضمن لنفسها مقاعد في القوائم التي تحظى بحضور الأحزاب الداعمة للحكومة، لأنها ليست لها قواعد جماهيرية في الشارع، ولا يمكنها التحرك بحرية في ظل تضيق الخناق على المجالس العام، وفي ظروف إقليمية معقدة تضعها في حساباتها حال أدمت القاهرة على أي أعمال عسكرية خارج الحدود.

خطوة براغماتية  
تحاول بعض الأحزاب التي لم تجد لنفسها مكانا على الخارطة السياسية شغل مواقع ما يسمى بـ"الأحزاب الترجيحية"، بحيث تتبنى تارة مواقف تتقارب مع الحكومة وتذهب تارة أخرى إلى معارضتها في بعض المواقف بما لا يجعلها في خانة واحدة مع تنظيم الإخوان، المصنف إرهابيا والمحظور داخل مصر، وترى أن الوقوف في تلك المنطقة في هذه الفترة أمر مفيد بالنسبة لها في ظل المتغيرات الإقليمية الحالية وغياب الانشغال بالسياسة عن أذهان المواطنين.

ليست لدى أحزاب المعارضة ممانعات في تقديم المزيد من التنازلات لضمان